الأمم المتحدة E/ECA/CRCI/10/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 November 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين

الدورة العاشرة

أديس أبابا، ١ و ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في تقرير الدور العاشرة واعتماده

تقرير الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين

أولا- مقدمة

١- عقدت الدورة العاشرة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين في أديس أبابا يومي الأول والثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ وكان موضوع الدورة ''تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية والمكاسب المشتركة''. وتمثل الهدف الرئيسي من الدورة في دراسة الجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والاتفاق على إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية. ووقف المشاركون أيضا على التطورات الأخرى الجارية في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالتعاون والتكامل الإقليميين في المجالات التالية: التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، والهياكل الأساسية، والتصنيع، والأمن الغذائي والزراعة، والاستثمار والسياسات المتعلقة بالأراضي.

ثانيا- الحضور

٢- حضرت الدورة العاشرة الدول الأفريقية الأعضاء التالية: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا –بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا،

* E/ECA/CRCI/10/1/Rev.1

وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، موزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وحضر الدورة أيضا ممثلو المؤسسات التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (لجنة تخطيط زنجبار)؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، وجماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة، ومركز ستراثمور لبحوث الضرائب، ومؤسسة وينمور ديفيلوبمنت كونسولتانتس (مؤسسة وينمور لخبراء التنمية الاستشاريين) .

٤- وسيجري تعميم القائمة الكاملة للمشاركين كوثيقة معلومات.

ثالثا- افتتاح الدورة

٥- افتتح الدورة الرئيس المنتهية ولايته لمكتب لجنة التعاون والتكامل الإقليميين، ممثل السودان. وأعرب الرئيس المنتهية ولايته، في ملاحظاته، عن شكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم الدورة وللحكومة المضيفة على جودة الترتيبات والأعمال التحضيرية المرتبطة بها. وشدد على أهمية الدورة، التي انصب التركيز فيها على العملية والمفاوضات الجارية من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية. إذ أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة المقترحة من شأنه، وفقا للرئيس السابق، أن يضطلع بدور حاسم في النهوض بخطة التنمية في أفريقيا. واختتم رئيس المكتب المنتهية ولايته حديثه قائلا إن مناقشات ونتائج الدورة العاشرة ستحفز الالتزامات والإجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والقاري.

٦- ورحبت السيدة فيرا سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ملاحظاتها الافتتاحية، بالمشاركين وممثلي المنظمات الشريكة. وفي معرض استعراضها لدور لجنة التعاون والتكامل الإقليميين، أوضحت ولاية اللجنة التي تتمثل في استعراض العمل العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسلطت السيدة فيرا سونغوي الضوء على أهمية التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بين بلدان أفريقيا باعتبارهما حجر الأساس للتحول في أفريقيا، وأكدت على أهمية موضوع الدورة: "تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية والمكاسب المشتركة". وقالت الأمينة التنفيذية أن هذا الموضوع جاء في وقته المناسب نظرا للتطورات الأخيرة التي طرأت على صعيد التجارة والتعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا – التي تمثل مجتمعة الركائز الأساسية لجدول أعمال التحول في أفريقيا. وجرى أيضا تسليط الضوء على بعض جوانب العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك الطبعة الثامنة للتقرير المعنون ''تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا''، التي تناولت أهمية إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا.

٧- وألقى وزير التجارة في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بيانا افتتاحيا رحب فيه بالمشاركين في الدورة في أديس أبابا وأثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقيامها بتنظيم هذا الاجتماع الهام الذي تمحور حول موضوع جيد التوقيت بالنظر إلى المفاوضات الجارية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأشار إلى أن نتيجة الدورة سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق جدول أعمال أفريقيا للتكامل الإقليمي. وفي معرض تعليقه على المفاوضات الجارية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، أثنى الوزير على نيجيريا لما بذلته من جهود في رئاسة تلك المفاوضات. وشدد وزير التجارة على ضرورة النظر في المنافع المتبادلة التي ستجنى من منطقة التجارة الحرة القارية، مع مراعاة الاختلافات الرئيسية بين الدول الأعضاء في عملية التفاوض، بما في ذلك الاختلافات التي أثارتها البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا. واختتم كلمته بالتأكيد مجددا على التزام حكومته القوي بالتوصل إلى اتفاق لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

٨- وعقب انتخاب المكتب الجديد، أشادت الرئيسة القادمة للمكتب، ممثلة جنوب أفريقيا، بالعمل الجيد الذي قام به المكتب المنتهية ولايته. وشكرت اللجنة على عملها المتميز الذي يستند إلى الخبرة والمعرفة المتخصصة، معربة عن تطلعها إلى أن تواصل اللجنة دعمها في هذا الصدد. وأبرزت الأهداف الرئيسية للدورة الحالية للجنة، التي شملت استعراض العمل الذي اضطلعت به الأمانة فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقالت إن الدورة الحالية تشكل، فضلا عن ذلك، منبرا لاستعراض التطورات في مجالات قطاعية محددة والتداول بشأنها، وتقديم توصيات لتوجيه عمل البرنامج الفرعي في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

رابعا- انتخاب أعضاء المكتب

٩- انتخب المشاركون البلدان التالية على أساس التمثيل الإقليمي بالتناوب لتشكيل مكتب اللجنة:

الرئيس:	جنوب أفريقيا
النائب الأول للرئيس:	أوغندا
النائب الثاني للرئيس:	جمهورية الكونغو الديمقراطية
النائب الثالث للرئيس:	مالي
المقرر:	مصر

خامسا- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

١٠- ترأست الدورة ممثلة جنوب أفريقيا، الرئيسة المعينة حديثا، واقترحت اعتماد جدول الأعمال، وقامت سوازيلند بتثنية الاقتراح. واعتمدت اللجنة جدول الأعمال وبرنامج العمل دون أي تعديلات.

سادسا – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التكامل الإقليمي والتجارة

ألف- استعراض التطورات التي طرأت بشأن التكامل الإقليمي لإفريقيا بغرض التأثير على السياسات العامة

١- العرض

١١- سلط العرض الضوء على النتائج الرئيسية التي حققتها شعبة التكامل الإقليمي والتجارة للفترة من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٦ إلى حزيران/ يونيه عام ٢٠١٧.

١٢- ففي مجال إدارة الأراضي، وفرت المبادرة الدعم التقني للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن إصلاح السياسات العامة وتعميم قضايا إدارة الأراضي في البرامج الزراعية. وشاركت الشعبة أيضا في تعزيز قدرة واضعي السياسات والزعماء التقليديين فيما يتعلق بإدارة الاستثمارات الكبيرة القائمة على الأراضي. وبالإضافة إلى البحوث المتعلقة بقضايا سياسات الأراضي، عززت اللجنة كذلك قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية من خلال إنشاء شبكة تميز في مجال إدارة الأراضي في أفريقيا.

١٣- وفي مجال الأمن الغذائي والزراعة، أجرت الشعبة بحوثا أسهمت في المبادرات الرامية إلى مساعدة أفريقيا على إعادة التفكير في التحول الزراعي والريفي؛ ونظم الإنتاج الزراعي؛ والأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة الإقليمية؛ وتطوير قطاع زراعي يركز على القطاع الخاص. كما وفرت الشعبة التدريب على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، الأمر الذي ساهم في وضع الاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية وخطة تنفيذها الرامية إلى إعداد هيكل وخطة عمل لهيئة قارية عليا معنية بالأعمال التجارية الزراعية.

١٤- وعلى صعيد التجارة الإقليمية والدولية، اضطلعت الشعبة بدور هام في وضع اتفاق نموذجي بشأن الإنشاء المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية. ويجري استخدام هذا الاتفاق النموذجي كأساس للمفاوضات. وأجرت الشعبة بحوثا وأعدت ورقات تقنية لوزراء التجارة الأفريقيين بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، وقانون النمو والفرص في أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية، والتجارة وتغير المناخ، والاستثمار، واتفاقات التجارة الإقليمية.

١٥- ونشر تقرير رئيسي، وهو الطبعة السابعة من تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، تمشيا مع موضوع ''الابتكار والقدرة التنافسية والتكامل الإقليمي''. كما أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرا عن مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا، قدم بيانات عن حالة التكامل الإقليمي في القارة وما أحرزه من تقدم.

١٦- علاوة على ذلك، قدمت الشعبة دورات تدريبية عن التجارة ونوع الجنس، ووضع نماذج للسياسة التجارية، وتحليلها. كما بدأت العمل لوضع إطار للرصد والتقييم من أجل تعزيز خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٦، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف الاستيراد والتصدير الأفريقي، نظمت الشعبة أسبوع أفريقيا للتجارة وهو منتدى متعدد أصحاب المصلحة لمناقشة قضايا السياسات التجارية الراهنة في أفريقيا.

١٧- وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية وتنمية الهياكل الأساسية، قدمت الشعبة المساعدة التقنية في مجال وضع السياسات الصناعية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأجريت بحوث بشأن مشهد السياسات الصناعية في أفريقيا، وإعداد منهجية لتوطين تكنولوجيات الطاقة لتعزيز إمكانيات التصنيع في القارة، وتعزيز تنمية الهياكل الأساسية بغرض النهوض بالتصنيع في أفريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دعما تقنيا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي كُلِّل بإطلاق سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد في حزيران/ يونيه عام ٢٠١٧. وساهمت الشعبة في تحسين فهم دور الطاقة الحيوية في خطط الطاقة للبلدان الأفريقية من خلال مشروع تابع لحساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ برنامج الوقود الحيوي لقطاعات الأسر المعيشية والنقل.

١٨- وفيما يتعلق بالاستثمار، أجرت الشعبة دراسات عن سياسات الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية، وقدمت المشورة في مجال السياسات العامة بشأن تنمية القطاعات الصناعية في ناميبيا، من أجل تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وقامت الشعبة أيضا بأنشطة خاصة بالدعوة في مجال السياسات دعما للحوار القاري بشأن الاستثمار. وأعدت الشعبة دراستين بشأن المحركات التي يمكنها أن تدعم تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية، والروابط بين معاهدات الازدواج الضريبي ومعاهدات الاستثمار الثنائية في أفريقيا. وستدعم هذه الدراسات العمليات السياساتية في القارة، مثل الحوار القاري بشأن الاستثمار، وترفدها بالمعلومات.

١٩- وقد تحققت النتائج المبينة أعلاه من خلال الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع الحكومات، والمنظمات، والوكالات العاملة مع منظومة الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢- المناقشة

٢٠- أثناء المناقشة، أثيرت شواغل بشأن قدرة بعض البلدان الأفريقية على تطبيق الاتفاق الذي قد يُبرم لإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتنفيذه تنفيذا فعالا. وبالمثل، أعربت البلدان الصغيرة وغير الساحلية بوجه خاص عن قلقها من أن مكاسبها من عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا ستكون محدودة. وتمت الإشارة أيضا إلى أن بعض البلدان الأخرى تمكنت من تسخير وضعها كبلدان غير ساحلية لصالحها. كما تمت الإشارة إلى أن الطبعة الثامنة من التقرير، *''تقييم التكامل الإقليمي في فريقيا''* تضمنت تحليلات متعمقة هامة بشأن كيفية التخفيف من هذه الشواغل.

٢١- وأقر المشاركون أثناء المناقشة كذلك بأن العجز في الهياكل الأساسية ووجود الحواجز غير الجمركية لا يزالان يشكلان تحديات رئيسية يتعين معالجتها حتى تتمكن الاقتصادات الأفريقية من ولوج ميدان التصنيع، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية، وتكون قادرة على تصدير منتجاتها بموجب اتفاقات وترتيبات تجارية محددة. وفي هذا الصدد، فإن بناء سلاسل القيمة ورفع مستواها أمر بالغ الأهمية. ومن الأمثلة على ذلك تطوير الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لتحميص ومزج حبوب البن الخضراء لكي تتمكن البلدان الأفريقية من تصدير البن بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا.

٢٢- وفيما يتعلق بقضايا الاستثمار، أشار المتحدث إلى أن جمع البيانات عن الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية لا يزال يشكل تحديا للبلدان الأفريقية. وقال إن ثمة حاجة لجمع هذا النوع من البيانات بما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينبع من البلدان الأفريقية ويتجه إليها. كما شدد على الحاجة إلى تحديد التحديات المالية الرئيسية التي تواجهها القارة وأهمية الاستثمارات في الهياكل الأساسية الرامية إلى إطلاق إمكانات التجارة الإقليمية.

٢٣- وركزت المناقشة على الحاجة الماسة إلى استعراض الاختناقات في الهياكل الأساسية في أفريقيا وأفضل السبل لمعالجتها. وجرت الإشارة إلى أن برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا قد وضع برامج ومشاريع لبناء الهياكل الأساسية وتعزيز التنمية الصناعية. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى الإشكالات الرئيسية في ضمان أن تسهم مشاريع الهياكل الأساسية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في التنمية الصناعية. وذُكر أيضا أنه في مؤتمر قمة داكار للتمويل (المعقود في يومي ١٤ و١٥ حزيران/ يونيه عام ٢٠١٤)، على سبيل المثال، قدمت مقترحات لـــ ١٦ مشروعا وأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية إيجاد طرق بديلة لتمويل هذه المشاريع، عن طريق صناديق المعاشات التقاعدية ومصادر التمويل الأخرى.

٢٤- وتم التشديد على أن هناك حاجة إلى إنشاء سلاسل قيمة إقليمية يمكن أن تعزز التصنيع وتشمل المواد الخام من أفريقيا. غير أنه أشير إلى أن تكلفة نقل المدخلات تعرقل قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة. ومن الضروري أيضا استعراض الفرص

التي تتيحها مشاريع الممرات التجارية الجارية بهدف جعلها قادرة على المنافسة. وتحولت المناقشة إلى التخطيط الاستراتيجي المتكامل، الذي اعتُبر ضروريا للتصدي بفعالية لقضايا التنمية في أفريقيا.

٣- التوصيات

٢٥- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) تشجع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على اعتماد أطر رصد وتقييم سليمة لضمان التنفيذ الفعال لالتزامات التكامل الإقليمي؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الافريقي ومصرف التنمية الافريقي زيادة المساعدة التقنية في مجال توليد وجمع البيانات المتعلقة بالتجارة والتكامل الاقليمي.

توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٦- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، بجمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية؛

(ب) إجراء دراسة استعراضية لتحديد التحديات المالية التي تواجهها البلدان الأفريقية، مثل التحديات المتصلة بالهياكل الأساسية والمشاريع الصناعية؛

(ج) إجراء دراسة عن تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية لسلع استراتيجية محددة، بغية دراسة العقبات الرئيسية؛

(د) أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، بإجراء دراسة قارية عن قضايا التكامل الإقليمي، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا.

باء- التقدم المحرز في صوغ سياسات الأراضي وتنفيذها

١-العرض

٢٧- قدمت الأمانة معلومات أساسية عن المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي، مشيرة إلى أنها أنشئت في عام ٢٠٠٦ كمنبر لبناء توافق الآراء بشأن جدول أعمال أفريقي خاص بالأراضي. وقد ساهمت المبادرة في الجهود الرامية إلى إدماج الشواغل الرئيسية المتعلقة بإدارة الأراضي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكانت

بمثابة منبر رئيسي لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة عام ٢٠٦٣. وكانت القرارات الرئيسية الأخرى ذات الصلة بسياسة الأراضي هي إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الأراضي والتحديات في أفريقيا (٢٠٠٩)، وخطة عمل نيروبي بشأن الاستثمارات الواسعة النطاق القائمة على الأراضي (٢٠١١) وإعلان مالابو للنمو الزراعي في أفريقيا (٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت توصيات من اللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة (٢٠١٥؛ ٢٠١٧) وتوصيات لجنة التعاون والتكامل الإقليميين (٢٠١٥).

٢٨- ومن بين الأدلة البارزة على التقدم المحرز في تنفيذ تلك المقررات والتوصيات على مدى العامين الماضيين ما يلي: الاطلاق الرسمي للمركز الأفريقي لسياسات الأراضي بغرض تنسيق تنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي؛ وبدء تنفيذ مشاريع تجريبية تتعلق بـــ ١٢ بلدا لجمع البيانات عن إدارة الأراضي، وتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بإصلاحات سياسات الأراضي؛ وإنشاء شبكة التميز في إدارة الأراضي في أفريقيا لتحسين التدريب والبحث.

٢٩- وفي أعقاب ذلك، ركز العرض على النتائج التي توصلت إليها دراسة أجريت مؤخرا عن الأرض والعرق والنزاعات في أفريقيا، مشيرا إلى أن غالبية الصراعات التي تعرقل تنمية أفريقيا ترجع إلى قضايا إدارة الأراضي التي تفاقمت بسبب تسييس الانتماءات الإثنية. وقدمت الأمانة ملخصا للمبادئ التوجيهية لتطوير مناهج إدارة الأراضي في أفريقيا، واختتمت بالتوصيات الست التالية لدعم مواصلة تنفيذ قرارات اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، إضفاء الطابع المؤسسي على المركز الأفريقي لسياسات الأراضي بطريقة تكفل استقراره المالي وكفاءته التشغيلية وتوليه زمام المبادرة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي دعم الدول الأعضاء، بما فيها الجامعات، لاستعراض وتطوير برامج بشأن إدارة الأراضي استنادا إلى *المبادئ التوجيهية لتطوير مناهج إدارة الأراضي في أفريقيا*، التي أقرتها مؤخرا اللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الافريقي لسياسات الأراضي أن يضعا مبادئ *توجيهية* للتخفيف من حدة المنازعات المتعلقة بالأرض والعرق لكي تستخدمها الدول الأعضاء وغيرها

عند استعراض السياسات وتعزيز المؤسسات وفقا لقرار اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي الذي اتخذ مؤخرا؛

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي *أن* يقوما بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى دعم *الجماعات* الاقتصادية الإقليمية لإضفاء الصبغة المؤسسية على برامج إدارة الأراضي لضمان الاستدامة وفقا لقرار اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي الذي اتخذ مؤخرا؛

(ه) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الافريقي لسياسات الأراضي أن يقدما المساعدة التقنية الى الدول الأعضاء في تنفيذ مقررات *لجنة* التعاون والتكامل الاقليميين واللجنة الفنية المتخصصة، ولاستعراض *سياسات* وبرامج الأراضي من أجل تيسير تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ حقوق ملكية النساء للأراضي نسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥؛

(و) ينبغي أن تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات *الأراضي* مع الدول الأعضاء على توسيع نطاق *برنامج* إدماج الأراضي في الزراعة (الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وخطط الاستثمار الزراعي الإقليمية) والقطاعات الأخرى وفقا لقرار اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي.

٢- المناقشة

٣٠- تم التشديد أثناء المناقشة على أهمية الأرض في التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. كما جرى استكشاف الأبعاد المتعددة الجوانب لهذه المسألة، وأهمية سياسة الأراضي فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي. ودعيت الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية إلى تطبيق نهج متكامل في التصدي للتحديات المتصلة بالأراضي. وفي هذا الصدد، جرى التشديد على ضرورة معرفة الروابط بين الأرض والمياه وتغير المناخ لدى وضع الاستراتيجيات والبرامج.

٣١- وبعد ذلك تركزت المناقشات على الحاجة إلى ضمان حقوق ملكية الأراضي عبر مختلف نظم الحيازة في أفريقيا. وأشير إلى أن الحقوق الآمنة للأراضي شرط أساسي للاستثمار وإدارة الموارد الطبيعية لجعلها مستدامة. وجرى التشديد أيضا على ضرورة ضمان المساواة في الحصول على الأراضي للنساء والمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ودعيت الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي بتخصيص ٣٠ في المائة من حقوق ملكية الأراضي الموثقة في كل بلد للنساء بحلول عام ٢٠٢٥. وتم توجيه الانتباه بعد ذلك إلى ضرورة توفير السبل لنمو صغار المنتجين، الذين يمثلون المنتجين الزراعيين الرئيسيين في

أفريقيا، من خلال تخصيص المزيد من الأراضي، إلى جانب توفير المدخلات وغيرها من الخدمات الداعمة الأخرى.

٣- التوصيات

٣٢- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) تدعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي إلى دعم الدول الأعضاء للنهوض بالتكامل الإقليمي عن طريق تعزيز المواءمة والتقارب بين سياسات الأراضي في البروتوكولات والبرامج ذات الصلة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وعن طريق إدماج سياسات الأراضي في خطط الاستثمار الزراعي الإقليمية وخطط الاستثمار الزراعي الوطنية؛

(ب) تدعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى بناء قدراتها المؤسسية لدعم إدارة الأراضي عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على المركز الأفريقي لسياسات الأراضي الذي أنشئ مؤخرا بما يكفل له الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية وتوليه زمام المبادرة، وفقا لمقرر لجنة التعاون والتكامل الإقليميين لعام ٢٠١٥؛

(ج) تمشيا مع مقرر الاتحاد الأفريقي الذي صدر مؤخرا، يُطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي الأخذ بتوصيات الدراسة التي أجريت مؤخرا بشأن الأرض والعرق والنزاعات من أجل وضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لكي تستخدمها للتخفيف من حدة نزاعات الأراضي والنزاعات العرقية.

جيم - حالة الأمن الغذائي في أفريقيا

١- العرض

٣٣- أشارت الأمانة في عرضها إلى أن أفريقيا، رغم ثروتها الهائلة من الموارد الطبيعية، هي أكثر قارات العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي. فمن بين سكانها، هناك نحو ٢٣٠ مليون شخص، أي واحد من كل خمسة أشخاص، يعانون بصورة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي. وفي حين تشكل أفريقيا نحو ١٦ في المائة من سكان العالم، فإن ثلث المتضررين من الجوع في العالم (٢٩ في المائة) هم من الأفريقيين. وقد أحرزت البلدان الأفريقية بوجه عام تقدما ملحوظا في تعزيز الأمن الغذائي، ولكنها لا تزال بحاجة إلى العمل دون كلل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتحسين سبل العيش. بل إنه يجب على البلدان الأفريقية أن تكفل الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات فعالة ترافقها السياسات الداعمة

وما يلزم من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المناصرة للفقراء، بحيث يكلل ذلك بنهج شامل يعالج الأمن الغذائي من خلال توجه متعدد القطاعات وضمن منظور أوسع نطاقا للتحول الريفي والزراعي، والتكامل الإقليمي. وعلى المدى القصير، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر في اتباع البرامج التي تحقق نتائج سريعة، ولا سيما التدابير التي تحسن فرص الحصول على الغذاء من خلال البرامج الاجتماعية.

٢- المناقشة

٣٤- تم الإقرار بأن تحرير التجارة في أفريقيا، إلى جانب التخطيط الاستراتيجي والإدارة السليمة، من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الأمن الغذائي في أفريقيا. غير أن تحرير التجارة في السلع والمنتجات الزراعية يستوجب تيسير حركة السلع. ولن يقتصر ذلك على تحسين الهياكل الأساسية والنقل بين الدول، بل سيؤدي أيضا إلى توحيد المعايير وتخفيف الحواجز غير الجمركية.

٣٥- وعلاوة على ذلك، وللاستفادة الفعالة من الفوائد المحتملة للتكامل الإقليمي، يجب معالجة الاختناقات التي تعرقل الإنتاجية الزراعية. وينطوي ذلك على مراعاة الاحتياجات المحددة لصغار المزارعين الذين يقدمون، كمجموعة، مساهمة كبيرة في الإنتاج الزراعي في أفريقيا.

٣٦- وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالوقت والموارد، إلى جانب خطورة الحالة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول غير تقليدية على جميع مستويات سلاسل القيمة الزراعية، من الإنتاج إلى التصنيع والاستهلاك. ويتمثل أحد الحلول في إحياء الاهتمام بالأغذية المحلية والإقبال عليها من خلال توفيرها وتيسير الحصول عليها. فقد أظهرت الأدلة أن معظم المحاصيل المحلية الأصلية تتكيف بشكل جيد مع الظروف المناخية والبيئية الأفريقية ومتطلبات التسميد. ولتحقيق ذلك، تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات تزيد من جاذبية الأغذية المحلية لصغار السن.

٣٧- ولتحقيق نتائج إيجابية في إطار مساعي تحرير التجارة داخل أفريقيا يقتضي الأمر تهيئة فرص متكافئة للجميع. فمن شأن ذلك أن يكفل استفادة جميع الدول الأعضاء، على قدم المساواة، من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. ومن الضروري في هذا الصدد وضع برامج يمكن أن توفر مساعدة تقنية مباشرة تتيح النهوض بالقدرات الإنتاجية في البلدان الأفريقية حيث توجد حاجة ماسة إليها.

٣٨- إن إضافة القيمة إلى السلع الزراعية أمر ضروري لتنويع قاعدة صادرات القارة بدلا عن الاعتماد على السلع القائمة على الاستخراج، وتحسين الرفاه في المناطق الريفية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر.

٣- التوصيات

٣٩- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) نظرا لضرورة تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا، تُشجع الدول الأعضاء على تمكين صغار المزارعين بتعزيز التوجه التجاري لديهم من خلال اعتماد نماذج زراعية تتلاءم مع خصائص الإنتاج الصغير في أفريقيا؛

(ب) من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي، تشجع الدول الأعضاء على اعتماد نهج شامل يقوم على التخطيط الاستراتيجي والبرمجة المشتركة على الصعيدين الوطني والقطاعي لإيجاد التآزر والتكامل، ومواءمة تخطيط البرامج الزراعية ورصدها؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء على الترويج لسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية من خلال الإجراءات التالية: تحسين الهياكل الأساسية والنقل العابر للحدود، وتنسيق المعايير، وتعزيز القدرة الإنتاجية للزراعة والأعمال الزراعية، بما في ذلك الصناعة الزراعية؛

(د) تشجع الدول الأعضاء على إدماج احتياطي الأغذية على الصعيد الوطني في احتياطيات الأغذية الإقليمية لتحسين مستوى التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ ولتغطية حالات نقص الأغذية في البلدان الأفريقية.

دال- تطوير سلاسل قيمة السلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيزها لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

١- العرض

٤٠- أوضحت الأمانة أن تطوير سلاسل القيمة الزراعية والتجمعات الصناعية الزراعية وتعزيزها يوفر سبيلا مناسبا، من خلال بناء الحوافز والروابط، لتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي. وشددت على أن الاستثمار في الزراعة وسيلة فعالة لمعالجة الجوع وسوء التغذية والتحديات الأخرى، بما في ذلك الفقر واستخدام المياه والطاقة وتغير المناخ والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، مما يسهم في تحقيق عدد من الأهداف المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما تم التأكيد على أن تطوير وتعزيز سلاسل القيمة والتجمعات الصناعية يوفر منصة مناسبة تمكن الاستثمار. بيد أن تسخير الإمكانات الكاملة لسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا يتطلب وضع إطار سياسي وتنظيمي سليم، وتهيئة بيئة تجارية مواتية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة للنقل وشبكة للطرق فيما بين الدول.

٢- المناقشة

٤١- وأثناء المناقشة، ذُكر أن الزراعة الأفريقية تعتمد على تقنيات بدائية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني إنتاجيتها بشكل كبير، مما يزيد من تفاقم الفقر والجوع في القارة،

ولا سيما في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أهمية نقل التكنولوجيات لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على أهمية البحوث باعتبارها عنصرا حاسما في تحسين الإنتاجية الزراعية. كما أشير أيضا إلى الميكنة الزراعية باعتبارها حاسمة في تحقيق التقدم التكنولوجي في هذا القطاع في أفريقيا.

٤٢- وجرى التشديد أثناء المناقشة على ضرورة إعادة تنشيط الزراعة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن التصنيع في أفريقيا ينبغي أن يبدأ بميكنة الزراعة. ووفقا للمشاركين الذين ساهموا في المناقشة، ليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية التصنيع في أفريقيا؛ فقد أشاروا بشكل خاص إلى توافر الطاقة وإمكانية الحصول عليها بوصفهما من الشروط الأساسية للتحول نحو التصنيع. وينبغي على وجه التحديد أن تستهدف الميكنة الزراعية في أفريقيا استخدام الطاقة النظيفة.

٤٣- وفيما يتعلق بنقطة أخرى ولكنها ذات صلة، لوحظ أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية يمكن أن يسهم في تعزيز الناتج الزراعي عن طريق تعزيز وتعميق سبل الوصول إلى الأسواق من خلال التشجيع على استخدام المزيد من المعرفة المتخصصة واعتماد التكنولوجيا ونقلها.

٢- التوصيات

٤٤- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) تشجع الدول الأعضاء على زيادة الإنفاق العام على جهود تعزيز التحول الزراعي، بما في ذلك في مجال البحث والتطوير، وفي تنمية سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية؛

(ب) تشجع الدول الأعضاء على تعزيز الميكنة الزراعية؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء على تعزيز قدرة صغار المزارعين على تطبيق تقنيات الزراعة المتقدمة؛

(د) يطلب من المؤسسات الأفريقية التعجيل بإنشاء منصة تنسيق قارية تهدف إلى توحيد وتجميع الموارد الشحيحة والجهود المبذولة بما يؤدي إلى تعزيز تنمية الأعمال الزراعية وتنمية الصناعات الزراعية في أفريقيا، باستغلال مختلف المناطق الايكولوجية الزراعية.

هاء- التنمية الشاملة للهياكل الأساسية: المدخل لتعزيز التصنيع في أفريقيا

١- العرض

٤٥- شددت الأمانة على أن التصنيع أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمساعي الاقتصادات الأفريقية لتحقيق التحول الهيكلي، حيث تتحول الموارد من الإنتاجية المنخفضة إلى الإنتاجية

الأعلى والأنشطة ذات القيمة المضافة. وأوضحت الأمانة أن هذا النهج سيؤدي في نهاية المطاف إلى نمو مطرد وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. واستطردت الأمانة أن هناك العديد من الفرص المتاحة للاقتصادات الأفريقية لتوسيع نطاق الأنشطة الصناعية، بما في ذلك الموارد الكبيرة التي تزخر بها القارة، وزيادة الطلب المحلي، والأسواق الإقليمية الآخذة في التوسع بفعل الاتفاقات التجارية. وإذا ما أريد للاقتصادات الأفريقية أن تستفيد من تلك الفرص مع تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة، فإن تطوير الهياكل الأساسية الشاملة سيظل عاملا ضروريا. فتشجيع التصنيع وتطوير الهياكل الأساسية يشكلان معا شرطا لا غنى عنه لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

٤٦- وعلاوة على ذلك، أشارت الأمانة إلى أن التصنيع مطلوب في الاقتصادات الأفريقية من أجل إيجاد السبل الكفيلة بمساعدة القارة على التصدي للاختناقات في الهياكل الأساسية. وأضافت الأمانة أن إحداث هذه التغييرات يتطلب قدرا كبيرا من التخطيط والاتساق، الأمر الذي لا يتسنى تحقيقه إلا من خلال اعتماد خطط وسياسات استراتيجية مشتركة، على نحو ما يبرزه التنسيق القائم بين البرامج الوطنية والإقليمية لتطوير الهياكل الأساسية. وبفضل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بشروط معينة، تسنى تجاوز القيود المستمرة والكبيرة التي تواجهها الهياكل الأساسية في القارة. وثمة قصص نجاح ماثلة للعيان في مختلف أنحاء القارة من مصر إلى إثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

٣- المناقشة

٤٧- أشار المشاركون إلى أن هناك توافقا في الآراء بأن العجز في الهياكل الأساسية لا يتيح للقارة الاستفادة بشكل كامل من كافة فوائد التصنيع، وإن كانت البلدان تتحرك ببطء شديد لمعالجة هذا العجز. وذُكر أن الطاقة هي أهم أصول الهياكل الأساسية التي تشكل عائقا خطيرا أمام مسار التصنيع في أفريقيا. وينبغي التشديد على أنماط إنتاج الطاقة النظيفة التي تكفل استدامة العمليات الصناعية.

٤٨- وتطرقت المناقشة إلى ضرورة النظر في التصنيع في سياق النهج الكامل لسلاسل القيمة، بدءا بإنتاج المدخلات (مثل الأسمدة)، بما في ذلك المنتجات والخدمات. وسيتطلب التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية تصنيعا بمستويات ضخمة على مستوى القارة. وثمة مسألة أخرى تحتاج إلى معالجة هي عدم التطابق بين معظم نظم التعليم الأفريقية واحتياجات الصناعة.

٤٩- وأُشير إلى أن سوء الإدارة يؤثر سلبا على تنمية الهياكل الأساسية في القارة، حيث أن التركيز الرئيسي يميل إلى تشييد الهياكل الأساسية، دون الاهتمام بنفس القدر بصيانة أصول الهياكل الأساسية الحالية.

٣- التوصيات

٥٠- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) توصى الدول الأعضاء بتحسين إدارة قطاع الهياكل الأساسية، مع مراعاة مسائل إصلاح وصيانة الأصول الموجودة؛

(ب) حث الدول الأعضاء على زيادة جهودها في معالجة حالات العجز في الطاقة والاستفادة من إمكانات القارة الواسعة في مجال الطاقة المتجددة؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء على تعزيز تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية من أجل زيادة الأنشطة ذات القيمة المضافة؛

(د) تشجع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية الجيدة للحد من التكاليف اللوجستية وتعزيز الترابط البيني.

توصية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥١- قُدمت التوصية التالية للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

إجراء دراسة عن الصلات القائمة بين التصنيع ومنطقة التجارة الحرة القارية، حيث أن هذه الأخيرة لن يكتب لها النجاح في غياب التصنيع.

واو- تبادل أفضل الممارسات: تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية

١- العرض

٥٢- عرضت الأمانة الأهداف والنتائج الرئيسية للدراسة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والتي جاءت بعنوان "العوامل الدافعة لتعزيز تدفقات الاستثمار بين البلدان الأفريقية نحو أنشطة التحول في أفريقيا"، وقد استندت إلى دراسة سابقة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن سياسات الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية في أفريقيا. وتمثلت الأهداف الرئيسية للدراسة الحالية في تحليل العوامل الدافعة لتعزيز تدفقات الاستثمار بين البلدان الأفريقية وتوفير إطار نظري وتجريبي متين يهدف إلى ترقية سياسات الاستثمار من أجل تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، استكشفت الدراسة التقدم المحرز في التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية وربطت فوائد هذه المنطقة التجارية مع تشجيع الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية. وجرى أيضا تسليط الضوء على بعض المبادرات القارية التي اضطلعت بها الحكومات وبعض المؤسسات الأفريقية لتعزيز نظم الاستثمار. وشملت تلك المبادرات ما يلي: (أ) العمل على إنشاء منطقة التجارة – الذي كان له دور أساسي في إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات؛ (ب) الجهود التي تبذلها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع لوائح الاستثمار؛ (ج) دراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل واضعي السياسات

لمواجهة تصور المخاطر وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و (د) قانون أفريقي للاستثمار يهدف إلى مواءمة لوائح الاستثمار القائمة.

٥٣- وأُلقي الضوء كذلك على بعض الاتجاهات الرئيسية في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية بشأن هذه الاتجاهات في أن القارة لا تزال واحدة من أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم. وتشكل هذه الحقيقة حافزا للشركات الأجنبية لكي تنظر إلى أفريقيا باعتبارها وجهة محتملة لاستثماراتها. وتشمل العوامل التي تسهم في زيادة نمو الاستثمار ما يلي: تحسين السياسات الحكومية، وتحسين ظروف الاقتصاد الكلي، وإصلاحات الاستثمارات. وأشير إلى بعض الدراسات التي تكشف، في جملة أمور، أن تدفقات الاستثمار العالمي قد ازدادت بسرعة من حوالي ٢٠٠ بليون دولار في بداية تسعينات القرن الماضي إلى ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وتكشف نتائج الدراسة أن التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام ٢٠١٦ لا يزال يسوده عدم التجانس. وتم تقديم عرض تفصيلي لمستويات الاستثمار في كل منطقة من المناطق الخمس في القارة. وجرى تسليط الضوء على محركات الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية، مع التركيز على الصعيدين القاري والإقليمي على السواء. وفي الموجز الذي قدمته الأمانة، سُلط الضوء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة، كما جرى تشجيع الدول الأفريقية الأعضاء على اتخاذ خطوات حاسمة نحو التنفيذ.

٢- المناقشة

٥٤- أشير إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية من شأنه أن يعزز التجارة بين البلدان الأفريقية إلى حد كبير. غير أنه من المهم جدا ضمان أن تتعهد البلدان الأفريقية، فور إنشاء المنطقة التجارية، بعدم القيام بممارسات تمييزية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إضفاء الطابع المحلي على أي اتفاقات وبروتوكولات دولية، بما في ذلك اتفاقات تيسير التجارة والجمارك، لكي تجني القارة أكبر الفوائد من هذا المجال. وتدعو الحاجة أيضا إلى تحقيق تكامل إقليمي أعمق في أفريقيا، استنادا إلى الرأي القائل بأن التكامل الإقليمي يشكل عاملا حاسما في دعم التجارة والاستثمار داخل المنطقة. وجرى التشديد أيضا على أهمية الاستثمار في تنمية أفريقيا كمصدر للأصول المالية والإنتاجية على السواء. وأشير إلى أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية سيكون أداة فعالة في التصدي للتحديات والعقبات العديدة المرتبطة بمساعي تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. ومن أبرز التحديات ارتفاع تكلفة الإنتاج، الذي يمثل عاملا رئيسيا في انخفاض مستويات الإنتاجية. وفي هذا الصدد، جرت الإشارة إلى أن إنشاء منطقة التجارة على هذا النحو سيتيح فرصة لخفض تكاليف عوامل الإنتاج، التي ترتكز على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن تسخير المدخرات الداخلية من شأنه أن يحسن الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية.

٥٥- وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الاستثمار، أشير إلى أن استغلال إمكانات التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية يتوقف على قدرة البلدان الأفريقية على القيام بما يلي: زيادة وتيرة الإنتاج والتصنيع؛ وتعبئة الموارد المحلية من أجل تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية؛ واستيعاب تيسير التجارة؛ وتقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أنه يمكن تعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تعبئة المدخرات الداخلية بتعزيز النظام المالي؛ وعلاوة على ذلك، لوحظ أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية يمكن أيضا أن يستكمل بإصلاحات لمناخ الأعمال التجارية بغية تشجيع الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. ومن النقاط الأخرى التي جرى التشديد عليها ضرورة النظر في الصورة الذهنية للمخاطر في أفريقيا عند وضع إطار للمخاطر.

٥٦- وأشير إلى أن القدرة الإنتاجية في أفريقيا تعوقها أساسا تكاليف الإنتاج المرتفعة. ولوحظ أن التصنيع على نطاق واسع يمكن أن يستفيد من الفوائد المحتملة من منطقة التجارة الحرة القارية. وتمت الإشارة أيضا إلى أن الوقت مناسب للنظر في أثر السياحة التجارية على الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية ولا سيما داخل منطقة شرق أفريقيا. ولكي يتسنى ذلك، هناك حاجة إلى بيانات موثوقة عن الاستثمار الثنائي المصنف حسب البلد والقطاع وعن التجارة في القيمة المضافة. وذُكر أن هذه البيانات ستمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من إجراء تحليلات أكثر تفصيلا وعمقا لمحددات الاستثمار. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الخدمات له الأسبقية لأن البيانات، ولا سيما الاستثمار في المجالات الجديدة، قد حجبت نموه. ولتحقيق نمو أكثر توازنا، يجب توزيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية بشكل أكثر تكافؤا. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن توفر البيانات الموثوقة بشأن الاستثمار حسب القطاعات يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في إنتاج بيانات عن الاستثمار بسبب الافتقار إلى الخبرة الإحصائية المطلوبة والتدريب المهني.

٥٧- ولوحظ أن كثيرا من المستثمرين يترددون في الاستثمار في أفريقيا بسبب تصورهم بوجود مخاطر مرتفعة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن مواءمة قواعد وأطر الاستثمار التنظيمية داخل المناطق الأفريقية وفيما بينها، وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، يمكنهما أن يساعدا على التخفيف من حدة هذه الشواغل. وبالإضافة إلى ما ذُكر عن التصور السلبي، أشير إلى أن الافتقار إلى الاستقرار السياسي والقدرة على التنبؤ بالسياسات هما أيضا من العوامل التي تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار إلى أفريقيا.

٣- التوصيات

٥٨- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) تشجع الدول الأعضاء على إنفاذ صكوك واتفاقات الاستثمار الإقليمية والدولية، إلى جانب تلك المندرجة في الإطار المقترح لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛

(ب) تشجع الدول الأعضاء على تحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه من خلال استهداف برامج تدريبية ومهنية محددة لتحسين مهارات العمل وتوسيع نطاق خبرة قواها العاملة؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء على تحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه، استنادا إلى الرأي القائل بأن القوة العاملة الأكثر تعليما من شأنها أن تزيد من إمكانات الاستثمار، وأن تعزز تدفقات الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية وأن تعزز عمليات نقل الابتكار والتكنولوجيا والمعارف المرتبطة بالاستثمار؛

(د) يطلب إلى الدول الأعضاء تحسين مناخ الأعمال التجارية، وهو أمر ضروري لاجتذاب الاستثمارات؛

(ه) تُحَث الدول الأعضاء على مراعاة مبدأ عدم التمييز، ولا سيما فيما يتعلق بالحوافز المقدمة للمستثمرين، بالنظر إلى أن تفضيل المستثمرين الأفريقيين على غيرهم سيكون له أثر سلبي على مصادر الاستثمار من خارج أفريقيا.

توصيات للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٩ - قُدمت التوصيات التالية للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات عن الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية والاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع؛

(ب) إجراء دراسة تقييمية بشأن العلاقة بين منطقة التجارة الحرة القارية واتفاقات التجارة والاستثمار القائمة؛

(ج) إجراء دراسة قارية تركز على التجارة في القيمة المضافة، للمساعدة في كشف الطابع المحوري للخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية وفي خطة التحول في أفريقيا.

سابعا- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة العاشرة ''تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية والمكاسب المشتركة''

١ - حلقة النقاش

٦٠- استهل أعضاء الفريق مناقشتهم بالإعراب عن آرائهم بشأن موضوع الدورة العاشرة للجنة. وما يجدر ذكره على وجه الخصوص هو أن الجميع اتفقوا على ضرورة أن تدعم البلدان الأفريقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

٦١- وأبرز أول أعضاء فريق المناقشة أهمية التجارة بوصفها محركا للتنمية والنمو الاقتصادي، وأشار إلى أن مساهمة التجارة فيما بين بلدان أفريقيا في التجارة الإجمالية لأفريقيا متدنية بدرجة كبيرة. وأشار كذلك إلى أن أفريقيا تحتاج إلى معالجة قيود جانب العرض من أجل التمكن من توسيع القاعدة الإنتاجية للقارة. ومن القيود الأخرى التي تمت الإشارة إليها أن الأسواق الأفريقية لا تزال صغيرة جدا ومجزأة مما يحول دون جذب الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، لاحظ المتحدث أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية من شأنه أن يساعد في تخفيف بعض هذه القيود عن طريق إنشاء سوق واسعة تتألف من أكثر من ١,٢ بليون مستهلك، مما سيجعل القارة أكثر جاذبية للاستثمار ويتيح تجميعا أكثر كفاءة للموارد. وهذا بدوره، وفقا لما ذكره عضو الفريق، سيعزز التحول الهيكلي وينهض بتنمية سلاسل القيمة الإقليمية. ومن شأن إنشاء منطقة التجارة الحرة على نطاق القارة أن يؤدي إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بما يصل إلى ٥٠ في المائة من مجموع التجارة في أفريقيا كما من شأنه أن يرفع حصة القارة من التجارة العالمية من ٣ إلى ٦ في المائة. واختتم المتحدث كلمته بتقديم معلومات مستكملة عن حالة المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، مشيرا إلى أنها في المرحلة الأولى التي يتوقع لها أن تختتم بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٦٢- أما المتحدثة الثانية من بين أعضاء فريق المناقشة فأشارت إلى أن المكاسب المشتركة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية تعتمد على استخدام أحكام الاتفاق على إنشائها من قبل القطاع الخاص. وأضافت أن الاستفادة من تجربة منطقة التجارة الحرة الثلاثية أمر ضروري بيد أن الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية ينبغي أن يكون أكثر شمولا، ولا سيما فيما يتعلق بأحكام قواعد المنشأ. وشددت كذلك على أن أحكام قواعد المنشأ ينبغي أن تتسم بالمرونة وسهولة الامتثال لها من أجل دعم الجهود الرامية إلى تطويرها وربطها بسلاسل القيمة، وحثت الدول الأعضاء على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل العملية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأخيرا، شددت على ضرورة أن تواكب منطقة التجارة الحرة القارية، بعد إنشائها، تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

٦٣- وركز المحاور الثالث على المسائل المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وشدد على أنه يمكن استخلاص الكثير من النجاحات التي حققتها جماعة شرق أفريقيا في وضع بروتوكول جماعة شرق أفريقيا بشأن التوحيد القياسي وضمان الجودة والمقاييس والاختبارات. وأشار إلى التحديات التي تواجهها المناطق الأخرى في تنفيذ البروتوكول ودعا الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمعايير التي ستكون أساسية في تعزيز التجارة والتنمية. كما شدد على أهمية التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وتقييم المطابقة، ودعا الدول الأعضاء إلى التقيد بالمعايير الدولية والوطنية.

٦٤ - وأبرزت المتحدثة الرابعة أهمية أن يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى نتائج تعود بالنفع على البلدان الأفريقية وشعوب أفريقيا، ولا سيما أشد الفئات ضعفا.

وأدلت بعدد من المقترحات التي تنص، في أهم ملامحها، على حماية مصالح الشعوب والبلدان الضعيفة في النص النهائي للاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة بدلا عن تركها حتى مرحلة التنفيذ. وأوصت بأن يُسترشد في تنفيذ الاتفاق المتعلق بإقامة منطقة التجارة وموقف أفريقيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف بالتطلعات التي تقوم عليها عملية إنشائها، أي التحول الهيكلي والتصنيع والتكامل الإقليمي. واختتمت كلمتها بالتأكيد على أهمية الرصد والتقييم في تنفيذ هذه المبادرات التي يمكن أن تسترشد بالدروس المستفادة من تنفيذ مبادرات مماثلة، مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

٦٥ - وأشار آخر أعضاء فريق المناقشة إلى الدور الهامشي للقطاع الخاص في تطوير الأفكار، وفي المفاوضات وفي عمليات التنفيذ المتعلقة بالاتفاقات التجارية على الرغم من تأثر القطاع الخاص بقرارات السياسة العامة ذات الصلة. وأشار أيضا إلى أن إحدى نقاط الضعف لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص هي أنها كثيرا ما تفشل في توحيد صفوفها، إذ أنها تميل إلى التشرذم في مجموعات مصالح مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن القطاع الخاص، المنوط به تنفيذ قرارات السياسة العامة في نهاية المطاف، بحاجة إلى الحصول على مزيد من الدعم، ولا سيما من الحكومات والشركاء الإنمائيين، لمساعدته على اكتساب فهم أفضل للإصلاحات. وقال المتحدث إنه في سياق منطقة التجارة الحرة القارية، لم يحظ النقاش بشأن التعريفات بالأولوية لدى القطاع الخاص؛ بل كانت المسائل المتصلة بالقدرة الإنتاجية وتيسير التجارة، ولا سيما مسائل الجمارك والمعايير، تمثل أكثر الشواغل إلحاحا.

٢ - المناقشة العامة

٦٦- تم الإقرار بأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية يمكن أن يشكل أداة هامة للتصدي لتحديات القارة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والأمن الغذائي والفقر. وفي الوقت نفسه، لاحظت الدول الأعضاء أن منطقة التجارة الحرة القارية في حد ذاتها لن تكون بعد إنشائها كافية لضمان إحداث التحول الهيكلي وتحقيق مكاسب شاملة للجميع، ولكنها ستوفر منبرا شاملا لمعالجة القضايا والتحديات المطروحة. وأشير إلى أنه لكي تحقق منطقة التجارة الحرة المنافع المرجوة، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير داعمة ترمي، من جملة أهداف أخرى، إلى بناء القدرات الإنتاجية وزيادة تيسير التجارة والنهوض بالاستثمار وسد ثغرات الهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، أبرزت الدول الأعضاء أيضا الحاجة إلى إيلاء معاملة خاصة وتفاضلية عند تنفيذ طرائق منطقة التجارة الحرة القارية. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه سيلزم وضع آليات للتعويض لضمان إمكانية التعويض عن الخسائر التي قد تتسبب فيها الإصلاحات المتصلة بالتحرير، مثل فقدان الإيرادات الناجم عن التخفيضات الجمركية، ولكي يتسنى تقاسم الفوائد المتأتية من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على نحو أفضل بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أهمية إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة بشأن المفاوضات والتنفيذ والرصد والتقييم فيما يتعلق باتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة

القارية، بما في ذلك مع الوزارات التنفيذية ذات الصلة، والنساء، والشباب، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

٦٧ - وتم التشديد بوجه خاص على الدور الرئيسي للقطاع الخاص في عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأثناء المداولات، نوقشت مسألة استحداث استراتيجية للاتصال، من شأنها أن تضطلع بدور حيوي في الدعوة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة وتعزيز فهم الاتفاق من جانب القطاعين الخاص والعام. وعلاوة على ذلك، دُعي إلى إنشاء هياكل تتيح للقطاع الخاص الأفريقي التحدث بصوت واحد. وأشير أيضا إلى أن تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية يجب أن يصحبه إطار قوي للرصد والتقييم لضمان الكفاءة والمساءلة من جانب أصحاب المصلحة على الصعد الوطني والإقليمي والقاري. وفي هذا الصدد، ذُكر أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي يمكنهما أن تؤديا دورا في هذا الصدد، بما في ذلك على الصعيد دون الإقليمي. وأشير أيضا إلى أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات المسؤولة عن التكامل الاقتصادي يمكن أن تضطلع بدورها على الصعيدين الإقليمي والوطني، على التوالي.

٦٨- وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه ينبغي أيضا النظر في العلاقات التجارية مع الشركاء الخارجيين عند تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأشير كذلك إلى أنه ينبغي، على وجه الخصوص، فهم الآثار المترتبة على منطقة التجارة الحرة القارية جراء الالتزامات الخارجية، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من المعونة من أجل التجارة لتمويل الإصلاحات المتصلة بالاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة. وجرى التشديد أيضا على ضرورة أن يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة هذه إلى تعزيز موقف أفريقيا إزاء شركائها الخارجيين وألا يسفر عن خلق نقاط ضعف جديدة. وينبغي أن تتاح على نطاق واسع أي دراسة تنظر في التفاعلات بين الاتفاقات التجارية (بما في ذلك اتفاقات الشراكة الاقتصادية) ومنطقة التجارة الحرة القارية. وبالنظر إلى أن بطالة الشباب ظلت مرتفعة، جرى التشديد على أن هناك حاجة إلى أن تضع البلدان الأفريقية مناهج دراسية تتناسب بشكل أفضل مع أولويات القارة واحتياجات سوق العمل. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن توفير فرص العمل اللائق ينبغي أن يحظى بأولوية عالية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٣ - التوصيات

٦٩- قُدمت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدور رائد في رصد تنفيذ مختلف عناصر الاتفاق من أجل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛

(ب) تُشجع الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن يقوم الشركاء بتتبع التقدم المحرز في هذا الصدد وتقديم المساعدة التقنية من أجل التنفيذ؛

(ج) تُشجع الدول الأعضاء على إشراك القطاع الخاص في عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية لضمان أن يعالج تصميم الاتفاق أولوياتها وشواغلها؛

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا أن تعززا دعمهما للقطاع الخاص في الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية وغيرها من الاتفاقات والترتيبات التجارية. وعلى وجه التحديد، ينبغي تركيز المزيد من العمل على التوحيد القياسي؛

(هـ) تُشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على التعاون في تنظيم اجتماعات استعراض سنوية لأعضاء القطاع الخاص من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتمكينهم من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتقديم توصيات لتسريع العملية؛

(و) يُهاب بالدول الأعضاء وضع سياسات تعترف بدور الاستثمار الأجنبي المباشر (بما في ذلك الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية) وتعززه كوسيلة لتوسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزيز القدرة الإنتاجية لاقتصاداتها؛

(ز) تشجع الدول الأعضاء على زيادة وعي دوائرها المعنية بمنطقة التجارة الحرة القارية، بغية تزويدها بالمعلومات وإعدادها على نحو أفضل لتسخير الفوائد المحتملة لهذه المنطقة التجارية؛

(ح) يُهاب بكبار المفاوضين أن يتحلوا بالوفاء لمبادئ مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية التي تم الاتفاق عليها عند بدء عملية التفاوض.

توصية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٠ - قُدمت التوصية التالية للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

إجراء دراسة تهدف إلى تحديد ملامح القطاع الخاص في أفريقيا بما يتيح استحداث هيكل يساعد القطاع الخاص على جني الفوائد التي ستنشأ عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

ثامنا- استعراض برنامج عمل شعبة التكامل الإقليمي والتجارة وأولويات فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٧١- اعتمد استعراض برنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والأولويات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ دون تعديلات. بيد أن الأمانة تعهدت أن تقوم، لدى تنفيذ برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما يلي:

(أ) التواصل مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتحسين الاتصالات، بما في ذلك من خلال إصدار نسخ شعبية من المنشورات الرئيسية؛

(ب) وضع دراسات حالة إفرادية تعرض أفضل الممارسات في الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية أو القارية.

تاسعا- النظر في تقرير الدورة العاشرة واعتماده

٧٢- اعتمدت اللجنة التقرير مع بعض التعديلات وطلبت إلى الأمانة إحالة التقرير النهائي إلى المشاركين.

عاشرا- اختتام الاجتماع

٧٣- وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن اختتام الدورة في الساعة التاسعة وخمس دقائق من مساء يوم الخميس ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧.